

٣٠٤٣

نموذج رقم (٤٠) لجان (موصى عليه مسجولاً) لجان الوصول

وزارة المالية
لجان الطعن المصري

٢٠١٧/٦/١٠
إعلان بقرار لجنة الطعن

رقم الطعن : ١١٠ لسنة ٢٠١٩
[٥١٧ لسنة ٢٠١٧ طعن مباشر]

اللجنة : ١٥ قطاع : الأول

السيد / أشرف السيد علي أبو عمار
العنوان / ش الجيش القديم (عادل المصري) عزبه الهجانه بجوار فرن زغلول - العامريه - الأسكندريه
رقم الملف : ٦/٢٥/٧٤٠/١٢

سنة ٢٠١٩ شهر ٤ يوم ٣٠

نتشرف بإبلاغ سيادتكم بأن لجنة الطعن قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ
بتحديد أرباح السنوات ٢٠١٤/٢٠١٠ على الوجه الآتي :

كما هو موضح بالقرار

ومرسل مع هذا صورة من القرار المذكور

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

رئيس اللجنة
المستشار

يوم شهر سنة

تحريراً في

صورة مرسله إلى مأمورية ضرائب العامريه وبرج الغرب
إعلاناً لها بقرار لجنة الطعن، ومرفق معه صورة القرار المذكور للعلم وإجراء اللازم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

رئيس اللجنة
المستشار

يوم شهر سنة

تحريراً في

وزارة المالية
لجان الطعن الضريبي
القطاع الأول

الدائرة الخامسة عشر
باللجنة السرية المنعقدة بمقر اللجنة ١٥ شارع منصور - لاظوغي - القاهرة - في ٢٠١٩/٤/٣٠
برئاسة السيد الأستاذ المستشار / فوزي علي حسين شلبي (نائب رئيس مجلس الدولة)

و عضوية كل من :

الأستاذ / جمال محمود مصليحي

الأستاذ / عبد الله عبد الله محمد المصري

الأستاذ / عبد الرحمن محمد عبد الرحمن

الأستاذ / أمجد عبد الحليم حسن خيال

و بحضور أمين سر اللجنة السيد / عبد التواب عوض الله محمد

صدر القرار التالي

في الطعن : ١١٠ لسنة ٢٠١٩ [٥١٧ لسنة ٢٠١٧ طعن مباشر]
المقدمان من : أشرف السيد علي أبو عمار
النفـاط : محاسب قانوني
بالعنـوان : ش الجيش القديم (عادل المصري) عزبه الهجانه بجوار فرن زغلول - العامريه -
الأسكندريه

ضد

العامريه وبرج العرب : مأمورية ضرائب

بشأن الإيرادات المهنية

للسنوات

بالملف الضريبي

٢٠١٤/٢٠١٠ :

٦/٢٥/٧٤٠/١٢ :

الوقائع

تتوصل وقائع النزاع حسبما تظهرها الأوراق المحالة في الآتي :-

- أقرت المأمورية بالإعفاء المهني للمول من ٢٠٠٩/٧/٥ حتي ٢٠٠٩/٧/٥

من ٢٠١٠/٨/١

الكيان القانوني : - فردى

الإختارات : لا يوجد

الخصم والإضافه : لا يوجد



الإقرارات الضريبية :-

البند / السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
صافي الإيراد المهني	٤٥٠٠ ج	٤٦٨٠ ج	٤٩٥٠ ج	٥٤٠٠ ج	٥٤٠٠ ج
الضريبة المستحقة				٤٠ ج	٤٠ ج

الخصم والأضافة :- لا يوجد

وأنتهت المأمورية بعد تجميع البيانات إلى إخضاع الحالة للتقدير وتم محاسبة سنوات النزاع بالأسس الآتية

البند / السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
إيراد الميزانيات =	عدد ٨ × ج ٦٠٠ = ج ٤٨٠٠	عدد ٨ × ج ٦٥٠ = ج ٥٢٠٠	عدد ٩ × ج ٧٠٠ = ج ٦٣٠٠	عدد ٩ × ج ٧٥٠ = ج ٦٧٥٠
إيراد حضور جلسات طعن = ١٢ شهر ×	ج ٣٠٠ = ج ٣٦٠٠	ج ٣٥٠ = ج ٤٢٠٠	ج ٤٠٠ = ج ٤٨٠٠	ج ٤٥٠ = ج ٥٤٠٠
إيراد إقرارات ضريبية =	عدد ٢٢ × ١٢٠ = ج ٢٦٤٠	عدد ٢٤ × ١٣٠ = ج ٣١٢٠	عدد ٢٦ × ١٤٠ = ج ٣٦٤٠	عدد ٢٨ × ١٥٠ = ج ٤٢٠٠
إيراد اعتراضات وطعون = ١٢ شهر ×	ج ٢٠٠ = ج ٢٤٠٠	ج ٢٥٠ = ج ٣٠٠٠	ج ٣٠٠ = ج ٣٦٠٠	ج ٣٥٠ = ج ٤٢٠٠
إيراد استشارات = ١٢ شهر ×	ج ١٦٠ = ج ١٩٢٠	ج ١٨٠ = ج ٢١٦٠	ج ٢٠٠ = ج ٢٤٠٠	ج ٢٢٠ = ج ٢٦٤٠
إيراد لجان داخلية = ١٢ شهر ×	ج ٣٠٠ = ج ٣٦٠٠	ج ٣٥٠ = ج ٤٢٠٠	ج ٤٠٠ = ج ٤٨٠٠	ج ٤٥٠ = ج ٥٤٠٠
اجمالي الإيراد المهني	ج ١٨٩٦٠	ج ٢١٨٨٠	ج ٢٥٥٤٠	ج ٢٨٥٩٠
يخصم ١٠% م. حكميه	ج ١٨٩٦	ج ٢١٨٨	ج ٢٥٥٤	ج ٢٨٥٩
صافي الإيراد المهني	ج ١٧٠٦٤	ج ١٩٦٩٢	ج ٢٢٩٨٦	ج ٢٥٧٣١

صافي الإيراد المهني للفترة $\frac{1/8}{31/12} \times 17.64 = 2.01$ شهر $\frac{5}{12} \times 7110 = 2537.5$ ج

تم الاخطار بنموذج ١٩ اضرية عن سنوات النزاع بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣ واقرت المأمورية بإرتداد النموذج المشار إليه وتم اتخاذ الإجراءات القانونية وتم الإعلان باللوحه بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥ ولا يوجد ما يفيد الطعن

وبتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٦ قامت المأمورية بالربط علي سنوات النزاع لعدم الطعن واستكمالاً للإجراءات وقعت المأمورية محضر حجز منقولات لدي المدين وفاء لدين الضريبه المستحق عن السنوات ٢٠١٠/٢٠١٤ وذلك بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٧ وتم الطعن علي محضر الحجز بذات التاريخ ٢٣/٤/٢٠١٧ وافر الطاعن بعريضه الطعن بعدم استلمه لأي نماذج ضريبية

بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٧ تقدم الطاعن بطعن مباشر للامانه العامه لدى الطعن وتم إحاطة الطاعن بالمأموريه المختصه بطلب ملف الطعن المباشر وتم الاستعجال أكثر من مرة وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٠ وبعد رقم ٤٦٦٨ ق ١ ورد ملف الطعن المائل والتي احالته إلي هذه اللجنة

وتحدد لنظر الطعن جلسته ٢٠١٩/٤/٢٤ وفيها حضر الطاعن وقدم مذكرة دفاع فقررت اللجنة حجز الطعن للقرار لجلسته ٢٠١٩/٤/٣٠ وفيها صدر القرار

بعد الإطلاع على أوراق الملف والمداولة قانوناً

وحيث اقرت المأمورية بإرتداد نموذج ١٩ ضريبه عن سنوات النزاع المشار إليه وتم اتخاذ الإجراءات القانونية وتم الإعلان باللوحه وحيث اقر الطاعن بعريضه طعنه علي محضر الحجز بعدم استلمه لنماذج ١٩ ضريبه عن سنوات النزاع عن سنوات النزاع وحيث لم تقدم المأمورية ما يفيد بالاستلام لذا وطبقا لأحكام المادة ١١٦ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يظل باب الطعن مفتوح وحيث قدم الطاعن عريضه طعنه علي محضر الحجز سالف الذكر في الميعاد القانوني الامر الذي تقرر معه اللجنة بقبول الطعن شكلا لاستيفاءه للاوضاع الشكليه والقانونيه وفي الموضوع :

تتلخص طلبات الطاعن حسبما وردت بمذكرة دفاعه في الآتي :

١- الغاء المحاسبه عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٠ لعدم ورودها في العينه وبطلان إجراءات المأمورية

٢- اعتماد الإقرارات الضريبية المقدمه عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤

٣- وبصفه أصليه

تخفيض واحتساب رقم أعمال سنوي لسنوات المحاسبه

احتساب مقابل التأخير من تاريخ وجوب الاداء من واقع قرار لجنة الطعن

وارفق بمذكرة الدفاع حافظه مستندات طويت علي الآتي

١- صورة ضوئيه من الوقائع المصريه العدد ٧٩ تابع ب

٢- صورة ضوئيه من كتاب دوري مصلحه الضرائب رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٨ ، كتاب دوري رقم ١ لسنة

٢٠١٢

٣- عدد ٢ صورة ضوئيه من قرار لجان طعن ، عدد ٢ صورة ضوئيه من محضر اللجنة الداخليه (حالات مثل)

واللجنة بعد دراستها لأوراق الملف واستيعابها لما ورد بمذكرة الدفاع تبين لها أن المأمورية انتهت إلي إخضاع الحالة للتقدير لعدم إمساك الطاعن لدفاتر وحسابات منتظمة و المستندات المؤيدة لما ورد بالإقرارات الضريبية المقدمه

وحيث لم يقدم الطاعن للجنة ما يفيد إمساكه لدفاتر وحسابات منتظمة طبقا لطبيعته نشاطه والمستندات المؤيدة لما ورد بالإقرارات الضريبية ويخالف إلي ما توصلت إليه المأمورية بخصوص إخضاع الحالة للتقدير الأمر الذي تصبح معه حاله تقديره طبقا لإحكام المادة ٩٠ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لا تخضع لنظام الفحص بالعينه المنصوص عليه في المادة ٩٤ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، ولذا تقرر للجنة رفض طلبات الطاعن الأول والثاني لعدم امساك دفاتر وحسابات منتظمة و المستندات المؤيدة لما ورد بالإقرارات الضريبية ولصحه وسلامه إجراءات المأمورية وأن إجراءاتها لا يشوبها البطلان

ولكن هذا لا يمنع من وجود ثمة مغالاة في تقديرات المأمورية لصافي الإيرادات لسنوات النزاع

وحيث تم إخضاع الحالة للتقدير ففى ضوء مستويات الأسعار السائدة خلال سنوات النزاع وفى ضوء حالات المثل تقرر اللجنة اعتماد إيراد شهري في المتوسط يجب كاه الاعمال التي قامت المأموريه بالمحاسبه عنها خلال سنوات النزاع وذلك طبقا لما سيرد بالمعادله الحسابيه بنهايه القرار مع تأييد المأموريه في خصم التكاليف والمصروفات بواقع ١٠% من اجمالي الإيرادات المهنيه تطبيقا لأحكام المادة ٣٥ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لكون حاله تقديره

وتلقت اللجنة عما أثاره الطاعن بشأن مقابل التأخير لعدم تضمن نموذج ١٩ ضريبه عن سنوات النزاع من تطبيق المأموريه لأحكام المادة ١١٠ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حتي تنشأ منازعه تتصدي لها اللجنة وعلي ذلك تعدل صافي الإيرادات المهنيه لسنوات النزاع للاتي

البند / السنوات	عامي ٢٠١٢/٢٠١١	عامي ٢٠١٤/٢٠١٣
اجمالي الإيرادات المهنيه = ١٢ شهر ×	٨٠٠ ج = ٩٦٠٠ ج	١٠٠٠ ج = ١٢٠٠٠ ج
يخصم ١٠% [م ٣٥ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥]	٩٦٠ ج	١٢٠٠ ج
صافي الإيرادات المهنيه	٨٦٤٠ ج	١٠٨٠٠ ج

ما يخص للفترة $\frac{1/8}{31/12}$ ٢٠١٠ من صافي الإيرادات المهنيه = ٨٦٤٠ ج $\times \frac{5}{12}$ شهر = ٣٦٠٠ ج

لهذه الأسباب

قررت اللجنة قبول الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٩ [٥١٧ لسنة ٢٠١٧ طعن مباشر] شكلا . وفي الموضوع :

أولا : - تعديل صافي الإيرادات المهنيه لسنوات النزاع للآتي :-

فترة ٢٠١٠ إلي ٣٦٠٠ ج فقط ثلاثه آلاف وستمائيه جنيها

عامي ٢٠١٢/٢٠١١ إلي ٨٦٤٠ ج فقط ثمانيه آلاف ستمائيه واربعون جنيها لكل سنه علي حدة

عامي ٢٠١٤/٢٠١٣ إلي ١٠٨٠٠ ج فقط عشر آلاف وثمانمائيه جنيها لكل سنه علي حدة

ثانيا : على المأمورية المختصة اتخاذ إجراءات الربط طبقا ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و وفقا لما انتهى إليه هذا

القرار

ثالثا : علي السكرتارية اللجنة اعلان كلا من طرفي النزاع بظهورهما السيد بكتاب موصي عليه يعلم

الوصول

أمين السر

هـ



لجان التحقيق اللجنة

المستشار

المستشار